

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٩١**

الخميس ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد ليفسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيدة شولغين – نيوني
	الصين	السيد ياو شاو جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلين
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/611)

1819058 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/611)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد بارفي أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد بيدياليزون موسى نيبي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والعميد إرمينيو تيودورو مايو، قائد قوة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وينضم السيد نيبي والعميد مايو إلى هذه الجلسة، عبر تقنية التداول بالفيديو من بانغي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/611، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا - أنيانغا.

السيد أونانغا - أنيانغا (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى الطريقة الممتازة التي تنظم بها روسيا كأس العالم لكرة القدم. ولأن هذه حقبة الصور الشخصية على الأجهزة النقالة (السلفي)، فإنني أود أن ألتقط صورة معك من خلف الكرة الموضوعة على مكتبك.

إنني أرحب بوحدة مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبالاهتمام الذي لا يزال المجتمع الدولي يوليه لذلك البلد حكومة وشعبا. إن مشاركة أختي، الممثلة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، أخي موسى نيبيه؛ وصديقي العميد إرمينيو تيودورو مايو، قائد قوة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، في هذه الإحاطة الإعلامية، يبعث برسالة قوية بالتزام المجتمع الدولي بدعم جمهورية أفريقيا الوسطى. إن من الضروري فعلا أن يسمع المجلس - بالإضافة إلى أصوات سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها - من جميع الذين يعملون معا من أجل استعادة السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتظهر التطورات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أن خاطبت مجلس الأمن في شباط/فبراير من هذا العام (انظر S/PV.8187) ثم في ٢٣ أيار/مايو، خلال اجتماع بشأن مختلف البنود، مدى استمرار احتياج جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الالتزام الكامل من مجلس الأمن. فقد واجهت جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ أواخر شباط/فبراير، عدة حالات اندلاع أعمال عنف في بانغي وفي المناطق الداخلية على السواء. ومع ذلك، وعلى الراغم من أن العاصمة كانت مسرحا لاشتباكات عنيفة اندلعت في نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، كانت هناك علامات هدوء مشجعة في الآونة الأخيرة.

وقد أذكى التهديد بشن هجمات على بانغي من قبل بعض العناصر المتطرفة في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى

المخاوف في أوساط السكان في العاصمة. وعلى الرغم من أن الموقف القوي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قد حال دون تنفيذ تلك التهديدات، فإن هذا الخطاب المثير للقلق قد استغل، للأسف، من قبل جهات فاعلة سياسية مشبوهة سعت إلى استغلال حالة عدم الاستقرار وإلى إذكاء نار التوترات العرقية والدينية.

وقد استمرت الجماعات والفصائل المسلحة في ممارسة تأثيرات سلبية على أجزاء كبيرة من البلد، ولا سيما في الشرق والوسط والشمال الغربي من البلد. وكذلك تواصل الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة، مثل تلك التي حدثت للأسف بين الجبهة الشعبية والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى بالأمس في نديلي، تعريض حياة المدنيين للخطر.

وتواصل البعثة المتكاملة، في ذلك السياق الشديد التقلب، تنفيذ ولايتها بحماية المدنيين. وفي الواقع، يتمثل عملنا اليومي حرفيا، كما قال داغ همرشولد، في بناء الجسور في مواجهة الموجات الضاربة من العنف والتفكك. وواضح أن هذه المهمة ليست سهلة. لقد طغت الأحداث على البعثة ويشكل أفرادها من العسكريين والشرطة والمدنيين أهدافا للجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية، سواء في العاصمة أو في المناطق الريفية. ولا تزال التهديدات التي يتعرض لها أفراد حفظ السلام تنمو، كما قرأ أعضاء المجلس في التقرير المعروض عليهم اليوم (S/2018/611).

ولذا، فإنني أناشد المجلس دعمه المستمر لكفالة أن تكون البعثة المتكاملة قادرة على التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها يوميا. وستكون نوعية استثماره أفضل الضمانات لتعزيز الشرعية الدستورية وأداء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة. وستكون كذلك السبيل الأمثل لمنع الكوارث في المستقبل. وتحقيقا لتلك الغاية، بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى الحد الأقصى للقوة التي أذن بها المجلس في القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧). وستعزز هذه القوات الإضافية قدرتنا على حماية المدنيين، انطلاقا من التوصيات الواردة في تقرير التحقيق المستقل للعميد (المتقاعد) فرنان مارسيل أموسو. وسيظل أداؤها وحسن سلوكها يشكلان أهمية كبيرة بالنسبة للبعثة.

ولا تزال الحالة الأمنية المتقلبة الحالية والاشتباكات المتكررة بين الجماعات المسلحة تؤثر سلبا على العملية السياسية. ومع ذلك، ما زال الشركاء الدوليون ملتزمون بمواصلة الالتزام بتحقيق الاستقرار في البلد، وبخاصة من خلال جهود المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيقدم أخي وصديقي، الممثل الخاص موسى نيبيه رؤى شاملة بشأن تلك المسألة بعد قليل. وأود، من جانبي، أن أعيد تأكيد دعم الأمم المتحدة والبعثة المتكاملة الكامل لتلك المبادرة الحيوية لعودة السلام والمصالحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأثني على الدور الاستراتيجي لصندوق بناء السلام في دعم تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام والمبادرة الأفريقية. وقد عُقد، علاوة على ذلك، الاجتماع الأول لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في ١١ نيسان/أبريل. وقد بعث الاجتماع برسالة قوية إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بإظهار أن المجتمع الدولي لم ينس مصيرهم وسيظل ملتزما بدعم تحقيق الاستقرار في البلد وبالجهود الإنمائية. وقد سلط اجتماع ١١ نيسان/أبريل كذلك الضوء على أهمية زيادة التعاون فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية لكفالة الاستقرار الطويل الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويشجعني كذلك دعم الرئيس تواديرا والسلطات في فريق الميسرين، بما في ذلك في الاجتماعات مع الجماعات المسلحة، وزيادة الملكية الوطنية للعملية. وإذا أريد للعملية أن تكون ناجحة، فلا بد لها من أن تكون شاملة للجميع، تمشيا مع

روح الدستور. ولذلك، فمن الأهمية بمكان إشراك الشرائح الأخرى من مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية السلام وأن تشارك مشاركة كاملة في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار. إن ما هو على المحك هو البحث عن توافق الآراء اللازم حول العقد الاجتماعي بين أبناء وبنات جمهورية أفريقيا الوسطى حتى يتسنى للتعايش الذي يتعلقون به تعلقا عميقا أن يصبح حقيقة واقعة في أمة جامعة ومتحدة ومتصالحة. وسيكون من المهم كذلك دعم مشاركة فريق المبادرة الأفريقية مع البلدان المجاورة من أجل تعزيز التزام متسق ومستدام بمشاركة إقليمية ودون إقليمية لتحقيق الاستقرار والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتواصل البعثة المتكاملة، في هذا السياق، العمل عن كثب مع الحكومة من أجل إطلاق مبادرات السلام والمصالحة المحلية في العديد من المحافظات، ترمي إلى الحد من الأخطار الأمنية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. وقد اضطلعت الجماعات الدينية، وممثلو النساء والشباب بدور فعال في نجاح هذه العمليات. وتعمل خطط السلام المحلية هذه كذلك بمثابة الأساس للبرامج المحلية لنزع السلاح. وقد شجعت عملية السلام في بانغاسو وبريا – وهما مدينتان شهدتا عنفا ثقيلا في العام ٢٠١٧ – على تسليم ما يربو على ١ ٠٠٠ قطعة سلاح من قبل الجماعات المسلحة وعلى مشاركة هذه الجماعات في برامج إعادة إدماج اجتماعي واقتصادي. وتساعد مبادرات السلام المحلية هذه والنتائج التي حققتها على تهيئة الظروف المفضية إلى عملية سلام شاملة تقودها المبادرة الأفريقية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن إعادة بسط سلطة الدولة على كامل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى تظل مفتاح تحقيق استقرار الحالة ووضع البلد على طريق الاستقرار الطويل الأجل. ويبين التقرير المعروض على المجلس اليوم التقدم الكبير الذي أحرزته السلطات الوطنية، بما في ذلك نشر حكام المقاطعات ونواب حكام المقاطعات، وغيرهم من قطاعات الإدارة المدنية، بدعم من بعثة حفظ السلام ومنظومة الأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء الاستراتيجيين الثنائيين والمؤسسيين. ومن المهم والضروري أن تكون إدارة الدولة ظاهرة وفعالة على نحو متزايد في المناطق الداخلية من البلد. وستواصل البعثة دعمها لهذه الجهود الحكومية.

وأشعر بالتشجيع بشكل خاص بالنشر التدريجي للقضاة في مناطق جديدة في البلد وفتح المحاكم خارج بانغي. فقد استمعت أينما سافرت في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى مطالب مستمرة بالعدالة لمساعدة المجتمعات المحلية على التصدي للإجرام ومعالجة تاريخ البلد الطويل والمحزن من الإفلات من العقاب.

واعتمدت الجمعية الوطنية مؤخرا قانونا يضع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الخاصة، بالإضافة إلى وضع قانون معدل متعلق بإنشاء المحكمة وتنظيم عملها ومهامها. وعُيِّن أفراد الشرطة القضائية التابعين للمحكمة وبدأوا عملهم بالفعل. ويجب أن تمكِّن هذه الخطوات المحكمة من بدء التحقيقات في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من البطء الذي يتسم به التقدم المطرد المحرز في إعادة بناء المحاكم الوطنية، فلا يزال الأمل يحدو مواطنو أفريقيا الوسطى مجددا في تقديم مرتكبي الجرائم الجسيمة بحقهم إلى العدالة في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، فإن التدابير اللازمة للنهوض بالعدالة الانتقالية التي اتخذها رئيس الدولة أمر مشجع أيضا. ويجب إحراز تقدم نحو تحقيق العدالة والمصالحة في آن واحد.

وأسهم النشر التدريجي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأفراد الدرك والشرطة خارج بانغي أيضا في تعزيز قدرة الدولة على نطاق البلد بأسره. وشرعت وحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى – التي تلقت التدريب على يد بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي– في تولي مهامها الداخلية تدريجيا في البلد. وساعدت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى – خلال

عمليات مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في باوا وأوبو وسيبوت في تأمين مناطق جديدة، وفي الحد من عنف الجماعات المسلحة، فضلا عن التصدي للنشاط الإجرامي. وسوف نواصل العمل مع الحكومة لضمان تحلي وحدات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي تم إصلاحها حديثا بالمهنية، وأن تستمر في عكس التنوع الإثني للبلد، مع ضمان نشرها بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في إطار مشروع إصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك السياق خاطب الأمين العام مجلس الأمن خطيا في ١٥ أيار/مايو لضمان أن يشكّل نشر بعثة الأمم المتحدة بصورة مشتركة مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى محورا لنجاح الاستجابة الأمنية واستراتيجية خروج فعالة في الوقت نفسه.

وأود أن أوجه انتباه مجلس الأمن مرة أخرى لاستمرار تردي الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبسببها، اضطر واحد بين كل أربعة من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ترك ديارهم. وما يزال هناك نحو ٧٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا، بينما يبلغ عدد اللاجئين ٥٦٨ ٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة. وفي غضون ذلك أصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى السياق الإنساني الأشد فتكا في العالم من جراء استمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. وخلال اندلاع أعمال العنف مؤخرا في بامباري، نهبت الجماعات المسلحة مكاتب العديد من الوكالات الإنسانية، ما أرغمها على تعليق عملياتها. وينتقص استمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني كثيرا من قدرتها على تقديم المساعدة الحيوية. وتترتب عن ذلك آثار على السكان في أفريقيا الوسطى، علاوة على الإضرار بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالي الصحة والتعليم.

ولا ريب أن السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة ماسة إلى المساعدة من الشركاء الدوليين لسد الفجوة في التمويل الإنساني. فلم تُموّل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ إلا بنسبة ٤ في المائة فقط، وبذلك تظل الكثير من المناطق ذات الأولوية دون مساعدة. ويجب التصدي لذلك، ونحن ممتنون للدعم المستمر من مجلس الأمن.

ويتطلب تجنب خطر تصاعد العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى والمعاناة التي يتعرض لها السكان دون مبرر استمرار دعمنا واهتمامنا الكاملين. ولم يعد البلد قادرا على تحمل المزيد من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة الباحثة عن فرصة لنهب الموارد الطبيعية واستغلالها. وما زال هناك وقت لوقف ذلك السلوك الافتراسي ومنعه من تقويض التقدم المحرز صوب بناء دولة أفريقيا الوسطى كي تكون دولة فاعلة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة. ولم يفت الوقت بعد لمنع الدين والأصل الإثني من أن يكونا عاملين دافعين للنزاعات. وفي الوقت الحاضر فلا يزال ذلك نتيجة للتلاعب لأجل تحقيق المكاسب السياسية، وهو ما يكون له صدى بين الفئات الضعيفة، غير أنه ليس شعورا عاما بين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

وما دامت الدولة – التي هي أساس القوة المشروعة – أضعف من أيدي الجماعات غير المشروعة والمنظمات الإجرامية حتى الآن فستظل الجهود الرامية إلى إرساء السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات خطيرة. وما زال مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى في أمسّ الحاجة إلى دولة فاعلة ووضع حد للأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة. وفي حين أُتخذت الكثير من الخطوات الإيجابية، فما يزال التقدم المحرز بطيئا جدا ولأسباب مفهومة، وما يزال يواجه تهديدا من قبل أولئك الساعين إلى تحقيق مكاسب خاصة بواسطة العنف.

وستواصل البعثة – بالتعاون مع المبادرة الأفريقية والشركاء الآخرين – دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تمكينها من الوفاء بالتطلعات المشروعة لأغلبية مواطني البلد وفي جميع أنحائه وطوائفه الذين يحدوهم الأمل في مستقبل بلدهم. ولا يزال عزمنا قويا، آخذين في ذلك النداء الذي وجهه إلينا جميعا الأمين

العام لمواصلة العمل بالكثير من الصبر والتفاني وبروح التضحية. ويمكننا أن نكفل – بدعم من مجلس الأمن والمنطقة – تحقيق رؤية وآمال مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في السلام الدائم والاستقرار والرخاء المشترك وجعلهما حقيقة ملموسة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد نيبي.

السيد نيبي (*تكلم بالفرنسية*): إن بوسعي أن أرى، سيدي الرئيس، من هنا في بانغي ومن خلال الكرة الموضوعة على الطاولة، أنكم أيضا تتحلون بروح كرة القدم. وأتمنى حظا سعيدا لفريقكم الوطني، كما أتمنى الفوز لفريقي المفضل.

وأود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعوتي اليوم، وخاصة على دعمهم المستمر فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

سوف تتناول إحاطتي خمس نقاط: أولا، أنشطة فريق الميسرين للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ثانيا، نتائج الجولة الثانية. ثالثا، الخطوات التي اتخذها الفريق في أعقاب الأحداث الأخيرة. رابعا، خطة العمل التحضيري للحوار. وخامسا، الاحتياجات التمويلية.

وفيما يتعلق بعمل الفريق، أود القول إنه قام خلال الفترة من ١٩ شباط/فبراير إلى ١ نيسان/أبريل بزيارة ثانية إلى الجماعات المسلحة. ويذكر الأعضاء أنني قدمت تقريرا جزئيا في ٢١ آذار/مارس أثناء انشغال الفريق بتنفيذ مهمته. وجددت جميع الجماعات المسلحة الـ ١٤ الإعراب عن مظالمها التي يمكن تلخيصها في ١٠ نقاط تشمل مسائل الدفاع والأمن والشؤون السياسية والعدالة والمصالحة والشواغل الإنسانية، علاوة على التعافي الاجتماعي والاقتصادي. وعقب البعثة قُدِّم تقرير إلى رئيس البلد ورئيس الوزراء والجمعية الوطنية، فضلا عن السلك الدبلوماسي والأحزاب السياسية ومجموعة الضحايا والمجتمع المدني. وقُدِّمت توصيات إلى الحكومة بالإسراع في تنفيذ عدة برامج، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

ثانيا، فيما يتعلق بنتائج الجولة الثانية، وكما ذكرت، تلقينا شكاوى خطية مفصلة عن ١٤ من الجماعات المسلحة وهي عبارة عن ورقة عمل بالنسبة للحكومة. وهناك هدوء نسبي وقبول لسلطة الدولة في أنحاء عديدة من البلد، بما في ذلك في كاباغانغو وبيراو وكوي وبريا وموبال. ووافقت بعض الجماعات المسلحة أيضا على برنامج نزع السلاح والتسريح بعد أن كانت قد رفضته في وقت سابق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المهم الإشارة إلى التزام رئيس البلد بالنظر في هذه المظالم بالعناية اللازمة.

ثالثا، وفيما يتعلق بالخطوات التي اتخذها الفريق في أعقاب الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو، فقد أسفرت الأحداث المؤسفة التي وقعت في نيسان/أبريل عن مقتل وإصابة عدد من الأشخاص.

وقد كان لتلك الحوادث تأثير على الجزء الأوسط من البلد، في نيديلي وكاغا باندورو، حيث كانت الجماعات المسلحة تأمل في تشكيل ائتلاف للتواصل مع بانغي. ونظرا لخطورة الحالة، انخرط الفريق في الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه في مشاورات مكثفة مع الجماعات المسلحة في وسط البلد وفي بانغي على السواء لإعادة حشدها من أجل المبادرة الأفريقية ولحثها على عدم الاستسلام للتصعيد والمواجهة. وأجرى الفريق أيضا اتصالات مع الجهات الفاعلة المعنية والقادة والجهات التي لها نفوذ على الجماعة الإجرامية بحي PK5 (ضاحية النقطة الكيلومترية ٥) لإقناعها بعدم الخلط وعدم الاستماع إلى الشائعات وعدم المشاركة في أعمال الفوضى بهدف استعادة

الهدوء في البلد وإتاحة الفرصة للحوار كسبيل للخروج من الأزمة. هذه الإجراءات، إلى جانب النوايا الحسنة، بما في ذلك من جانب أعضاء السلك الدبلوماسي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أدت إلى العودة إلى الهدوء النسبي منذ منتصف أيار/مايو. ومنذ ذلك الحين، ما فتئ الفريق يعمل على تكثيف العملية، إذ أن الحوادث التي ذكرتها، وكذلك مسألة جدول الأعمال الدولي، قد أرجأت بعض الشيء الجدول الزمني المؤقت لعقد الحوار.

رابعا، فيما يتعلق بالجدول الزمني لإعداد الحوار، يتروى الفريق في التفكير بشأن عملية الإعداد، ولا سيما إجراء الحوار وطريقة تناوله. ويجري إعداد الجماعات المسلحة للحوار في شكل حلقات عمل لتعليمها مهارات التفاوض الأساسية، لا سيما كيفية حل الأزمة سلميا. وقد بدأ ذلك ولا يزال مستمرا بينما أتكلم. وفي سياق إعداد الوفد الحكومي للحوار، سألتقي غدا بوفد الحكومة المعين للمشاركة في الحوار. وهناك أيضا إعداد لجهات المجتمع المدني الفاعلة لرصد تنفيذ الاتفاق الذي سينبثق عن الحوار. وفيما يتعلق بالزيارات إلى الرئيسين السابقين، نظمت زيارة إلى الرئيس جوتوديا في كوتونو في ٨ حزيران/يونيه، في حين من المقرر القيام بزيارة إلى الرئيس بوزيزي. ومن المقرر أيضا تنظيم زيارات إلى بعض بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. قبل قليل، أطلع أخي السيد بارفي أونانغا – أنيانغا مجلس الأمن على التداعيات دون الإقليمية للأزمة.

وعقب كل ذلك، يجب لذلك أن يكلل إجراء الحوار بالنجاح، ومن حيث المبدأ، ينبغي للمفاوضات أن تؤدي إلى توافق في الآراء على اتفاق يتضمن مسؤوليات كافة الأطراف، الحكومة والجماعات المسلحة على السواء، والآثار المترتبة في الميزانية والجدول الزمني والأنشطة ذات الصلة وآليات المتابعة. وتسعى الأنشطة التحضيرية إلى تهيئة أجواء تفضي إلى إعداد عقول الأطراف للهدوء والتسامح ومراعاة بعضها البعض بغية إجراء حوار سلمي ومثمر ويتسم بجودة عالية. لا طائل من التعجيل اليوم بينما لا تزال العقول غير مستعدة لإجراء الحوار. وإن بدأنا في إجراء الحوار على الفور، فإننا نخاطر بالوصول إلى طريق مسدود. لكنني أعتقد أنه من خلال إعداد الجماعات المسلحة، فإن العملية تجري بشكل مناسب. وأظن أننا نسير على الطريق الصحيح. وحتى ذلك الحين، سنكون قد انتهينا من إعداد الجماعات المسلحة، وحينما تكون أعمالنا التحضيرية مع الحكومة جاهزة، سيكون بوسعنا عقد الحوار.

خامسا، بشأن احتياجات التمويل، الفريق عاقد العزم على إنجاز عمله في الأسابيع المقبلة، أي في أقرب وقت ممكن، بتنظيم وإجراء الحوار. لكن وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى حشد الأموال، نحن في حاجة ماسة إلى الموارد المالية. ونحتاج حوالي ٣ ملايين دولار للأنشطة المتبقية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الولايات المتحدة الأمريكية، التي قد دفعت من فورها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الأموال المخصصة للفريق. يدرك المشاركون أيضا أنني أتطلع إلى مساهمة الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وأشكر أيضا الاتحاد الأوروبي، الذي يقوم بتنظيم حلقات عمل الإعداد بالنيابة عن الفريق. وأشكر أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص أونانغا – أنيانغا، الذين عملوا بلا كلل لتقديم الدعم لنا. وأود أيضا أن أشكر صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الدعم لنا.

وفي الختام، حتى لا أستغرق وقتا طويلا – فليس أمامي سوى خمس دقائق – أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن الفشل ليس خيارا. والخيار الوحيد هو نجاح الحوار والعودة إلى السلام لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن جزءا كبيرا من عمليات حفظ السلام وإعادة إحلال السلام والأمن الدوليين يقع على عاتق الأعضاء في مجلس الأمن. والأمر متروك

لهم لاتخاذ التدابير والإجراءات المحددة والملموسة والقوية لدعم الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي في الميدان لتعزيز وتسريع وتيرة عودة السلام إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أؤكد أنه يناشد المجلس بذل قصارى جهده لكي يكفل له ببساطة إحلال السلام وحرية التنقل في بلده.

إن كثف أعضاء مجلس الأمن جهودهم وقدموا الدعم الملموس إلى الفريق، سيسرني في الجلسة القادمة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، إبلاغكم بأنه جرى إجراء الحوار، والتوصل إلى اتفاق قائم على التوافق في الآراء ووضعت آلية للمتابعة، وأن السلام لم يعد عبارة جوفاء وبوضع إطار زمني لتنفيذ الأنشطة بموجب الاتفاق. أشكر مجلس الأمن على اهتمامه. وأود أن أكرر الإعراب عن امتناني لأخي السيد أونانغا – أنيانغا والاتحاد الأوروبي على النوايا الحسنة التي نشهدها يوميا. نحن نعمل مع جميع البعثات الدبلوماسية الممثلة هنا اليوم لأننا نعلم أننا جميعا ملتزمون بنفس المصير لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويتمثل هدفنا المشترك في كفالة أن يخرج شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من الأزمة، التي استمرت طويلا. وأؤكد للأعضاء أن المطلب الوحيد منا عندما نكون في الميدان، هو أنه يريد أن ينعم بالسلام والتنقل بحرية في أراضيهم، وأن نبذل قصارى جهدنا من أجل توصل الحكومة والجماعات المسلحة إلى تفاهم ومنحهم السلام. أشكر أعضاء المجلس وأتمنى لهم التوفيق والنجاح في هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد نيبي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للعميد مايو.

العميد مايو (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بعميق الامتنان والشرف لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن بشأن إعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والدعم التشغيلي واللوجستي المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تسهم بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى في إصلاح قطاع الدفاع كجزء من إصلاح قطاع الأمن بالتنسيق مع البعثة. وتشمل ولاية بعثتنا تقديم المشورة الاستراتيجية والتعليم والتدريب لوزارة الدفاع والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ودعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تحديث القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى كقوات مسلحة تعتمد على ذاتها في الاستمرار وموثوقة وخاضعة للمساءلة وتتسم بالتوازن العرقي وخاضعة لرقابة ديمقراطية.

وبعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى تكمل الآن ولايتها الأولى المحددة بعامين. وقد أكملنا تدريب، أو اعتماد، ما يقرب من ٣ ٠٠٠ جندي، بما في ذلك ثلاث كتائب مشاة. إن ولايتنا المقبلة التي ستمتد لعامين، والتي تتوقف على قرار الدول الأعضاء، ستمكننا من مواصلة التدريب، وتوسيع نطاق منطقة البعثة لمركز تدريب جديد في بوار، ودعم قوات الأمن الداخلي. وولاية بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى تنص على ضرورة التنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك دورنا كجهة استشارية بشأن مسائل الدفاع لإعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في جميع أنحاء البلد. وتتفق كافة الجهات السياسية الفاعلة والشركاء الدوليين على ضرورة إعادة بسط سلطة الدولة بشكل عاجل في جميع أنحاء البلد بوصفه عاملا رئيسيا في حل الأزمة.

ولذلك، فإن إعادة النشر التدريجية للقوات المسلحة، وقوات الأمن الداخلي، عنصر أساسي لتمكين استعادة المؤسسات والخدمات العامة إلى جميع المناطق، وردع الجماعات المسلحة وتهيئة الظروف المؤاتية للمصالحة والسلام.

ولعل المجلس يدرك أن القوات المسلحة التي تلقت التدريب على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب قد بدأت بالفعل بنشر العمليات بدعم من بعثة الأمم المتحدة في أوبو، وأيوا، وسيبوت ومؤخرا في بانغاسو. وعلى الرغم من الصعوبات أمام القدرات

اللوجستية والتكتيكية، تجري جميع العمليات على قدم وساق. ففي الأسبوع الماضي، وصل عدد أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الذين تم نشرهم في بانغي إلى ٦٣٨ فردا. وتفيد التقارير عن أدائهم في عمليات النشر المشتركة بأنهُ أداء مرضٍ، من وجهة النظر التشغيلية ومن وجهة نظر المنظمات غير الحكومية والرأي العام.

يتم تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب. وتقوم حاليا دول ثالثة بتسليحها وتجهيزها. وينبغي لنا ألا نفقد الزخم في إعادة نشرها وتفعيلها. وتحقيقا لهذه الغاية، لا تزال البعثة تمثل عنصرا حاسما. ومن الأهمية بمكان استمرار دعم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في عمليات النشر العسكرية المشتركة. وكما تنص رسالة الأمين العام،

”من المهم الإشارة إلى أنه في حالة عدم توفير الدعم العملياتي واللوجستي المشار إليه أعلاه من قبل البعثة أو من خلال الاتفاقات الثنائية، فقد تتقوَّض بشكل كبير قدرةُ هذه القوات المسلحة التابعة لأفريقيا الوسطى وقوات الشرطة والدرك المرافقة لها على القيام بالمهام الأمنية الحاسمة المنوطة بها والتقدم المحرز في العملية السياسية والجهود المبذولة لإحلال الاستقرار في البلاد.“ (S/2018/463، الفقرة ٣٨)

لذلك، نؤيد التوصيات الخاصة بالدعم التشغيلي واللوجستي المبينة في الفقرة ٣٢ من نفس الرسالة.

ومع ذلك، من المهم أن تؤخذ في الحسبان نطاق النشر الفوري للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، الناشئ عن الصعوبات المتعلقة باللوجستيات والقيادة والسيطرة في إدارة العديد من العمليات عبر الأراضي الشاسعة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، يجب النظر في عمليات النشر الفوري في المرحلة الانتقالية التي يكملها نشر الحامية العسكرية، وهو النموذج الجديد للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، على النحو المحدد في خطة الدفاع الوطني. وسيتيح نموذج الحامية نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى مواصلة العمليات، إذا اقتضت الضرورة، في المناطق المحددة، مما يطمئن السكان ويساهم في تهيئة بيئة تتسم بالأمن والسلامة. ومع ذلك، سيمثل نشر الحامية جهدا كبيرا، لا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية واستدامة القدرات.

وينبغي اتخاذ الخطوة الأولى في بوار، بوصفها مدخلا للعمليات اللاحقة في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يمكن من السيطرة على منطقة بالغة الأهمية لاقتصاد البلد. وستنشئ منطقة بوار وفقا لنموذج الحامية، حيث وضعت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى خطة لنشر وحدة بحجم كتيبة، وإنشاء مدرسة لضباط الصف ومركز تدريب بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما صارما بأن تكون الخطة مسؤولة عن مشاريع البنية التحتية الأساسية. وبوسع البلدان الأخرى أو المنظمات الدولية أن تدعم مشاريع مماثلة في مناطق أخرى من جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لخطة الدفاع الوطني التي وقعها الرئيس تواديرا.

أخير وليس آخرا، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى أهمية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بناء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، لن تُحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالقوة العسكرية. إن زيادة قدرات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ونشر عملياتها يسهم في تهيئة الظروف المواتية للمفاوضات السياسية وعملية المصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، فإن التزام بلدان المنطقة بتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ضرورة مطلقة، إذا ما أريد إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في الختام، إن دعم بعثة الأمم المتحدة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى أمر في غاية الأهمية. وعلى هذا النحو فإن

خطط الحكومة للقوات المسلحة ممكنة، واستنادا إلى قوات الحامية العسكرية التي دربتها أو اعتمدت تدريبها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، ربما تمكن من بسط سلطة الدولة على المنطقة وممارسة تلك السلطة. إن المصالحة الوطنية الهدف النهائي من أجل تهيئة الظروف اللازمة لوضع استراتيجية خروج للبعثة من جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر العميد مايو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على بياناتهم المستنيرة جدا، وهي بيانات تبرز الاهتمام الذي يجب أن يستمر مجلس الأمن في إيلائه للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تشعر فرنسا بالقلق إزاء استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة في بانغي والمناطق المحيطة بها ضد السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وضد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويساورنا القلق أيضا إزاء الجهود الرامية إلى التحريض على الكراهية والعنف، واستغلال الدين لأغراض إجرامية. سنواصل رصد الحالة الأمنية بعناية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الضروري أن يواصل مجلس الأمن إظهار دعمه الكامل للرئيس تواديرا وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودهم الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، واستعادة سلطة الدولة، التي تعد عاملا رئيسيا في نجاح العملية الجارية. ومن الحيوي أيضا أن يواصل المجلس تشجيع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل من أجل استعادة العدالة، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وإعادة بناء اقتصاد البلد. ولئن كانت الحالة الراهنة تبعث على القلق، لا ينبغي لنا أن نتجاهل حقيقة مفادها أنه تم إحراز تقدم، ومن الممكن إيجاد حل للأزمة.

لا يزال العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة يزعزع استقرار البلد. وهو عنف مقترن بانتهاكات حقوق الإنسان ويبقي على تدهور الحالة الإنسانية. ولذلك، من الأساسي أن تعمل جميع الجماعات المسلحة في بانغي وفي بقية البلد على وقف كل أفعالها الرامية إلى زعزعة استقرار البلد، ولأنها تتعارض مع الالتزامات المقطوعة أمام فريق الميسرين المنبثق عن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يجب أن تكون رسالة المجلس إلى الجماعات المسلحة في منتهى القوة. ويجب أن تلقي سلاحها وأن تقطع التزاما فوريا بعملية السلام. وينبغي أن يعرف عناصرها بأنهم لن يفلتوا من العقاب على أعمال العنف التي يرتكبونها. أود الإشارة إلى أن لدى مجلس الأمن الأدوات اللازمة لفرض جزاءات على الذين يسعون إلى زعزعة استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى المسؤولين عن التحريض على العنف والهجمات على المدنيين وعلى العاملين في المجال الإنساني أو البعثة. وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أشدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ المبادرة الأفريقية البعيدة الأثر في خريطة الطريق من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي شامل.

بعد إرسال بعثتين ميدانيتين للاجتماع مع الجماعات المسلحة، أصبح من الحيوي الآن التحرك نحو المناقشات المباشرة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة في إطار حوار شامل مع شرائح مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما النساء، التي تعتبر مشاركتها حيوية في عملية السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو الاتحاد الأفريقي ودول المنطقة الإقليمية كافة إلى الاستمرار في تقديم الدعم على أعلى المستويات، بغية التأكد من أن الخطوات المقبلة لتنفيذ خريطة الطريق ستكون ناجحة.

إن جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تتوقف أيضا على استعادة سلطة

الدولة في جميع المجالات الإدارية والأمنية والقضائية. ولذلك، من الحيوي أكثر من أي وقت مضى مواصلة تقديم الدعم لإعادة بناء قوات الدفاع والأمن في أفريقيا الوسطى. ونطلب إلى شركائنا في مجلس الأمن دعم الخيار لصالح بعثة الأمم المتحدة لكي تساعد البعثة قوات أفريقيا الوسطى، التي تلقت تدريبها على يد بعثة التدريب العسكري التابعة لقوات الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، في إعادة النشر التدريجي والمنظم.

ويشكل ذلك نقطة أساسية لاستعادة سلطة الدولة، والتي يتوقف عليها كل شيء آخر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، طلب المجلس إلى الأمين العام في القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) أن يُعد توصيات بشأن هذا الموضوع، وقد تم تقديمها في ١٥ أيار/مايو. والآن، علينا دراسة تلك التوصيات بالتفصيل ثم تنفيذها. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على العمل الممتاز الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم فرنسا الكامل لأفراد بعثة الأمم المتحدة وللممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، في ما يبذلونه من جهود مثالية. إن البعثة تعمل في بيئة صعبة ولكنها تؤدي دورا لا غنى عنه، سواء على صعيد حماية المدنيين أو دعم عملية السلام والمصالحة أو تيسير إيصال المعونة الإنسانية أو دعم تعافي جمهورية أفريقيا الوسطى. وللأسف، يدفع ذوو الخوذ الزرق ثمنا باهظا مقابل التزامهم؛ فقد قتل خمسة منهم منذ بداية العام. وأود مرة أخرى أن أشيد بهم وبجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

وفي هذا السياق، في حين وصلت وحدات جديدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وستتبعها وحدات أخرى قريبا لتعزيز بعثة الأمم المتحدة، تؤكد فرنسا على أهمية استخدام تلك التعزيزات الإضافية، على النحو المأذون به بموجب القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، لزيادة قدرة البعثة على التنقل والمناورة، ولا سيما في مجال حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، فيما يتعلق بحماية المدنيين، ترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها البعثة لتحسين أدائها ومواصلة العمل الجاري بالفعل مع البلدان المساهمة بقوات لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وضمان عدم الإفلات من العقاب. ويجب أن تستمر هذه الجهود.

أخيرا، فإن فرنسا لا تزال مهتمة بشدة بمسألة الأطفال ضحايا النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى، وترحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة، لا سيما بتوقيع إحدى الجماعات المسلحة الأربعة عشر على خطة عمل لوضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم وتعرضهم للعنف الجنسي، وبالإفراج عن الآلاف من الأطفال الجنود منذ عام ٢٠١٤.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أهمية أن يظل المجلس والمجتمع الدولي محتشدين ومتحدين بهدف تحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالحفاظ على احتشادنا ووحدتنا شرط من الشروط المسبقة للتوصل إلى حل دائم للأزمة، وهو أمر في متناولنا بصورة جماعية.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة، ويشكر السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطته الإعلامية. كما نرحب بمشاركة السيد بيدياليزون موسى نيبي والعميد إرمينيو تيودورو مايو.

تلاحظ بيرو مع القلق أن الجهود الرامية إلى استعادة وجود الدولة وتعزيز المصالحة الداخلية لم تنجح حتى الآن في تعزيز الاستجابات المناسبة للتدهور الأمني الخطير في معظم أنحاء البلد وللحالة الإنسانية المأساوية لسكانه. فمعظم البلد يعيش في حالة من النزاع الدائم نتيجة لزيادة العنف بين الجماعات العرقية، وسهولة الحصول على الأسلحة، والصراع الدائر بين الجماعات المسلحة للسيطرة على الموارد الطبيعية، فضلا عن الترويج لرسائل تحرض على العنف الديني والكراهية والوصم.

وقد أدى ذلك إلى استمرار شن هجمات على السكان المدنيين وأفراد البعثة والعاملين في المجال الإنساني، الأمر الذي امتد إلى عاصمة البلد. وجمهورية أفريقيا الوسطى تشكل اليوم إحدى أكثر البيئات خطورة وصعوبة.

وفي هذا السياق، نشدد على أهمية الجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة في أفريقيا الوسطى، مثل المشاريع المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإصلاح قطاع الأمن. ومن الضروري تزويد تلك القوات بما يلزم من الدعم التشغيلي واللوجستي.

كما يسهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب في عدم الاستقرار في البلد. ولهذا السبب، من المهم للغاية أن يساند المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها الحكومة على النحو الوارد في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار الالتزام المتبادل. ونعتقد بشكل خاص أنه من المهم للغاية إيجاد فرص عمل، لا سيما للشباب، للحيلولة دون تجنيدهم في الجماعات العنيفة. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على دور فريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشجيع الحوار بين الجماعات المسلحة والمجتمع المدني.

كما أنه من الضروري إيجاد أوجه للتآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والبلدان المجاورة بهدف تنسيق الجهود المبذولة لصالح العمليات السياسية ومكافحة الجريمة العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة المشتركة التي قام بها السيد جان – بيير لاكروا والسيد إسماعيل شرقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في نيسان/أبريل، ونتفق مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى تنشيط اللجان الثنائية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد والسودان.

وينبغي أن تُستكمل هذه الجهود بنظام قضائي قوي، ولهذا فإننا ننوه بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتفعيل مؤسساتها القضائية، ولا سيما المحكمة الجنائية الخاصة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف اتخاذ إجراءات مشددة ضد مختلف أشكال الانتهاكات، بما في ذلك حالات العنف الجنسي وإشراك الأطفال في النزاع.

وتود بيرو أن تسلط الضوء على المهام الحساسة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في بيئة معادية ومعقدة. ونعتقد أنه يجب تعزيز قدراتها التشغيلية – على نحو ما ذكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة في وقت سابق، ولذلك فإننا نشدد على الحاجة إلى ضمان سلامة ذوي الخوذ الزرق في الميدان. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي للبعثة.

في الختام، أود أن أؤكد على أهمية أن تضطلع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بعملية سياسية شاملة للجميع تضم الرجال والنساء من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والدينية. فلا يمكن إيجاد حل للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلا من خلال الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء أفريقيا الوسطى أنفسهم.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، يعرب وفد بلدي عن الشكر والثناء للسيد بارفي أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد بيدياليزون موسى نيبي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والعميد إرمينيو تيودورو مايو، قائد قوة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة بشأن واقع الأحداث الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى والوضع العام في البلد.

وتشعر حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بالقلق إزاء تجدد أعمال العنف والقسوة التي تسيطر بها الجماعات المسلحة لائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا على أجزاء كثيرة من البلد وتشن هجمات على أهداف مدنية وعسكرية، مما أسفر عن سقوط مئات القتلى والعديد من الإصابات، جراء

عملياتها في حي PK5 في بانغي وفي أنحاء أخرى من البلد. وتواصل الجماعات المسلحة تركيز هجماتها على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تاغبارا، إلى الشمال الشرقي من بامباري، الأمر الذي ندينه بقوة، فيما نعرب عن أحر تعازينا القلبية للأسر المكلومة ولحفظة السلام وللبعثة.

وهذه الأعمال المستمرة ترمي إلى محاولة منع البعثة من الاضطلاع بولايتها والتزاماتها تجاه المجتمع الدولي. ونعتقد أن هذه الهجمات المتعمدة على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير مقبولة على الإطلاق وأنه يجب إدانتها وأنها تشكل جريمة حرب، ولا بد من مساءلة الجناة أمام العدالة الدولية.

ونعتقد أيضا أن الحكومة والسلطات الوطنية في الشقيقة جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تحظى بدعم قوي من المجتمع الدولي حتى تتمكن من تعزيز ومتابعة الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق السلام وتعزيزه والنهوض به. ونؤكد أن هذه العملية يجب أن تشمل المشاركة الكاملة والفعالة لجميع أصحاب المصلحة في المجالين السياسي والاجتماعي وللسكان المدنيين، بغض النظر عن الانتماء العرقي أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء. ومن الضروري المضي قدما في هذه العملية وتحقيق الأهداف المنشودة وضمان أخذ الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لجميع قطاعات المجتمع في الاعتبار.

وتكرر جمهورية غينيا الاستوائية دعوتها إلى أن تلقي جميع الجماعات المسلحة أسلحتها وتتخلى عن جميع أشكال العنف والأنشطة المزعزعة للاستقرار، وأن تلتزم بالمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي جاءت خريطتها المعتمدة للطريق ثمرة جهود منسقة بذلتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجمعية سانت إيجيديو، فضلا عن الدعم المقدم من العديد من بلدان المنطقة، وكذلك الدعم المباشر وغير المباشر الذي يقدمه المجتمع الدولي، الأمر الذي يجعل من خريطة الطريق الإطار الأساسي للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونعرب بتفاؤل عن ترحيبنا وإشادتنا بالقرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال اجتماعهما في لومي بعقد مؤتمر قمة مشترك في تموز/يوليه بشأن السلام والأمن ومكافحة تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف. ونقدر أيضا الزيارة المشتركة للممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي أكدا خلالها مجددا دعم الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. وخلال الاجتماع بين هذين المسؤولين والرئيس تواديرا، رحبا بقرار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إعادة تنشيط اللجان المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد والسودان لمعالجة القضايا الأمنية الإقليمية.

وقد أيدت جمهورية غينيا الاستوائية في حينه تجديد ولاية البعثة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نتابع عن كثب عمل الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا - أنيانغا، مع مختلف الجماعات وكذلك مع السلطات الوطنية وبعثة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، ونهنئه على هذا العمل. وهذه الجهود ضرورية من أجل إيجاد أوجه للتآزر والتلاقي بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في الإقليم بغية تحسين تنسيق أنشطتها.

ونشيد بالتدريب المقدم لوحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، والذي يمكن أن يدعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، مما يسهم في تعزيز سلطة الدولة. ولذلك، فإننا ندعو

إلى إزالة العوائق التي تحول دون إعادة تسليح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

ولا يفوتني أن أختتم هذا البيان دون التأكيد على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المتدهورتين، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، وقد أدى إلى زيادة أعداد سكان جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة، بما فيها تشاد والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

نختتم هذا البيان بالتأكيد مرة أخرى على أنه من بين المهام العديدة المنصوص عليها في ولاية بعثة الأمم المتحدة، يجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين ودعم الحكومة المركزية وقواتها المسلحة حتى تتمكن الحكومة من ممارسة سلطتها على كامل الإقليم الوطني. وفي هذا الصدد، وكما طلب الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا - أنيانغا، فإن من الضروري تقديم دعم واسع ووطيد إلى بعثة الأمم المتحدة حتى تتمكن من الاضطلاع بالمهمة الضخمة والمعقدة للغاية التي ألقاها المجلس على عاتقها.

وتعيد جمهورية غينيا الاستوائية تأكيد دعمها الكامل للشقيقة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى التصدي للعنف وفي رغبتها الحقيقية في تحقيق السلام المستدام من خلال الحوار الشامل للجميع والمصالحة الوطنية. ونهنئ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التقدم البطيء ولكن المطرد الذي تحرزه من أجل استعادة سلطتها في جميع أنحاء البلد.

السيد آلين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات، الممثل الخاص للأمين العام السيد أونانغا - أنيانغا، والممثل الخاص نيبي والعميد مايو، على الإحاطات التي قدموها، كما أشكرهما وفرقهم على جهودهم المتواصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن نعلم مدى صعوبة بعثاتهم وما تنطوي عليه من تحديات، وكذلك صعوبة السياق الذي يعملون فيه.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالتعازي، نيابة عن الحكومة البريطانية، إلى أسرة جندي حفظ السلام الذي فقد حياته في بامباري في الأسبوع الماضي. وتُبين هذه الوفاة العبثية، وهي الثالثة خلال الأسابيع الخمسة الماضية، تدهور الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي يثير بالغ قلق المملكة المتحدة، شأنها في ذلك شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وقد تدهورت الحالة الأمنية في مناطق كانت تعتبر مستقرة نسبيا سابقا، مثل بامباري وبانغي. ونثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمواجهة وقمع العنف والوفاء بولايتها في حماية المدنيين.

واليوم، كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2018/611)، فقد أُخرج ربع السكان من ديارهم وهم يبحثون عن الأمان. وهناك الآن عدد من المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى يفوق عددهم في أي مرحلة أخرى من تاريخ البلد. ويحتاج أكثر من نصف عدد السكان إلى المساعدة الإنسانية. و ٧٠ في المائة من الأسر لا يمكنها الحصول على مياه نظيفة و ٨٠ في المائة من الأسر لا يمكنها الوصول إلى مراحيض. ومع ذلك، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بنسبة ٢٠ في المائة فقط. وقدمت المملكة المتحدة حتى الآن تسعة ملايين دولار في عام ٢٠١٨، ونشجع جميع الدول الأعضاء على الاستجابة لهذا النداء.

وندعو كل الجماعات المسلحة في بانغي وفي جميع أنحاء البلد إلى الوقف الفوري لجميع أشكال العنف، ولكننا نحث أيضا القادة السياسيين والدينيين والقيادات المجتمعية على وقف التحريض على العنف على أساس ديني وعرقي. وقد شهدنا الآثار المأساوية لهذه الدعوات إلى العنف خلال الأشهر القليلة

الماضية. ويتحمل من يشغلون مناصب قيادية مسؤولية خاصة عن كلماتهم. ويجب على السلطات والمجتمع الدولي محاسبة المتورطين في الهجمات والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وفي الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. ويجب أن نبعث برسالة واضحة مفادها أن هذا السلوك غير مقبول وأنه ستكون هناك عواقب، فيما يواصل نظام العدالة الوطنية تطوره وتحرز المحكمة الجنائية الخاصة تقدما في الانتقال إلى طور التشغيل من خلال التصديق على إطار قانوني جديد وتعيين ضباط الشرطة القضائية.

ونرحب بالتقدم المحرز في بسط سلطة الدول في جميع مناطق البلد، بما في ذلك عن طريق إعادة نشر موظفي الخدمة المدنية وممثلي السلطة القضائية مؤخرا، ونحن ندرك التحدي الحقيقي للقيام بذلك. ويمثل نشر وحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي دربتها بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى خطوة هامة. ونثني على الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم إعادة تشكيل قوات أمن وطنية متماسكة ومُدربة جيدا.

وذلك ليس ضروريا لتحقيق السلام والأمن في الأجل الطويل فحسب؛ بل إن قوة مدربة تدريبا جيدا تحترم حقوق الإنسان سوف تساعد على بناء الثقة بين المدنيين وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالتالي، تسهم في رتق النسيج الاجتماعي، الذي تضرر بشدة من جراء النزاع.

وعلى نحو ما ناقشناه في المجلس مرات عديدة، فإن عملية سياسية شاملة للجميع هي السبيل الأفضل لمعالجة مظالم جميع الأطراف بغية كفالة السلام والأمن في الأجل الطويل. ونرحب ترحيبا حارا، بل نؤيد كثيرا قيادة الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة من خلال المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. وقد كانت الزيارة التي قمنا بها لتقييم مظالم الجماعات المسلحة خطوة جيدة. إن مصداقية الاتحاد الأفريقي الإقليمية تمكنه من التواصل بشكل إيجابي مع جميع الجماعات، ونشجع بقوة الاتحاد الأفريقي على مواصلة عمله الجيد. ينبغي لنا أن نفكر في الكيفية التي يمكننا بها مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يدعما على أفضل وجه الاتحاد الأفريقي ويعززا ويؤيدا مبادرة السلام. والمملكة المتحدة منفتحة على اقتراحات الاتحاد الأفريقي بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس والمجتمع الدولي بأداء دور داعم على نحو أكبر، ونتطلع إلى الحوار التفاعلي في وقت لاحق.

السيدة شولجين – نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والمفيدة اليوم.

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تضطلع بعملها في ظروف متزايدة الصعوبة. فمنذ شباط/فبراير، أسفرت الحوادث الأمنية عن وفاة أربعة من حفظة السلام. ونعرب عن عميق تعازينا لأسرهم في مصابهم. ولا بد من التحقيق في الهجمات على حفظة السلام وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نقدر تعاون سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل ضمان المساءلة عن هذه الهجمات.

وفي ضوء هشاشة التقدم المحرز على مدى العامين الماضيين، يساورنا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في الأشهر الأخيرة. وقد اتسمت العنف باستمرار العنف من جانب الجماعات المسلحة، بما في ذلك في بانغي، وندين بشدة الهجمات التي نفذت ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء التلاشي الثقة فيما بين المجتمعات المحلية، فضلا عن الخطاب الطائفي الذي يسعى إلى تقسيم المجتمعات والتحريض على الكراهية الدينية والعرقية. والمحاولات التي تقوم بها الجماعات المسلحة – لا سيما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى – والجهات الفاعلة السياسية بغية تأجيج الفرقة

والشقاق لأهداف سياسية أمر متهور ومثير للقلق. ويساورنا القلق أيضا إزاء العدد الكبير من الحوادث الموثقة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. والإفلات من العقاب على أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، لا يمكن قبولها. ولا بد في هذه الظرفية من القيادة الوطنية القوية والاتصالات. ولا نزال ندعم جهود الحكومة لضمان الوحدة الوطنية. ومن الضروري أن تثبت الحكومة والبرلمان والجماعات المسلحة التزامها بالمصالحة الوطنية وتنخرط في الحوار.

ونؤيد بشدة المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ونرحب بالانتهاء من الجولة الثانية من المشاورات. ونأمل أن يواصل الاتحاد الأفريقي إعطاء الأولوية للنهوض بهذه المبادرة. وإذ يقوم بذلك، ينبغي أن يستخدم قدراته في مجال الوساطة، بدعم نشط من الأمم المتحدة، ويكفل تنفيذ خارطة الطريق التي وُضعت في ليبرفيل.

ونشجع البلدان في المنطقة على تكثيف الجهود المنسقة دعما لجهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى نحو السلام والاستقرار. وتشمل تلك الجهود دعم المبادرة الأفريقية وكذلك الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العابرة للحدود، مثل العنف المتصل بالتنقل الرعوي. والخطوات التي اتخذتها الحكومة لإعادة تنشيط اللجان المشتركة الثنائية مع عدد من البلدان المجاورة خطوة جدية في ذلك الاتجاه. إن السلام الشامل للجميع سلام مستدام وموثوق. ومن الأهمية بمكان أن تشارك جميع شرائح المجتمع – لا سيما النساء والشباب – في العملية السياسية، وأن تُدمج الجهات المعنية الرئيسية، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة. وبالتوازي مع العملية السياسية، من الضروري تعزيز جهود المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية من أجل إرساء الأساس للسلام والاستقرار المستدامين. وقد ازدادت الحالة الإنسانية المتردية في البلد تفاقما بسبب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والهجمات ضد المدنيين. ونحث جميع الجماعات المسلحة على الالتزام بالحوار والوقف الكامل لجميع أشكال العنف. ويجب تعزيز الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات أكثر من نصف السكان الذين يحتاجون الآن إلى المساعدة الإنسانية.

ونرحب برسالة الأمين العام (S/2018/463) في أيار/مايو بشأن التوصيات بشأن نوع الدعم الذي يمكن أن تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للنشر التدريجي لوحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى – التي تدربها وتصدق عليها بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي. ومن المهم ضمان التعاون بين الأمم المتحدة وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي الاتحاد الأوروبي، لا سيما إذا كانت البعثة ستوفر تعزيز التخطيط والمساعدة التقنية إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ويجب على سلطات أفريقيا الوسطى أن تكفل أن أعضاء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى يتسمون بالتمثيل الإثني والتوازن الجغرافي ويحظون بالدعم المالي ويتقيدون بمعايير سيادة القانون وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن نشر القوات المسلحة مجرد جزء واحد من إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ويجب أن يتبعه بسرعة تقديم الخدمات الأساسية بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة. وهذا لا يتطلب فحسب الدعم المستدام من المجتمع الدولي، ولكن وبشكل حاسم، الإرادة السياسية والشعور بالملكية الوطنية من جانب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على وضوح البيانات التي أدلوا بها هذا الصباح. وأعتقد أنهم يثبتون الكيفية التي تعمل بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي معا في تعاون وثيق من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر أيضا أفرقتهم المكونة من أشخاص يكرسون كل جهودهم وطاقتهم خدمةً لتحقيق السلام الدائم.

وأود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تعازينا لأسر وحكومات ذوي الخوذ الزرق التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الذين فقدوا أرواحهم. وأود أن أقول اليوم إن عملهم ضروري أكثر من أي وقت مضى. إن مملكة هولندا تشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف فيما بين القبائل، والهجمات ضد المدنيين وموظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والعاملين في المجال الإنساني، وتدينه. سأركز اليوم على ثلاثة جوانب من الكيفية التي يمكن بها التصدي للأزمة: أولا، ضرورة تعزيز دعمنا للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة؛ ثانيا، الحاجة إلى حماية المدنيين ومنع التحريض على العنف؛ وثالثا، ضرورة إعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

نقطتي الأولى تتعلق بالعملية السلام الجارية في إطار المبادرة الأفريقية. وترحب هولندا بالعمل الذي يقوم به السيد نيبي وفريق الميسرين. وعلى وجه الخصوص، نرحب بعقد مشاورات مع الجماعات المسلحة. بيد أن ازدياد العنف يقوض عملية السلام. وندين بشدة هذه الأعمال وندعو الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها. وأمن الناس في وسط أفريقيا يجب أن يتحسن حتى يتسنى البدء بحوار شامل للجميع بغية تحقيق السلام. ونشجع الاتحاد الأفريقي والبعثة على مواصلة العمل في تعاون وثيق وفي إطار التكامل. ونرحب بالجهود التي تبذلها البعثة من أجل التوصل إلى اتفاقات محلية ودعم المبادرات المحلية الرامية إلى تعزيز السلام. وعلاوة على ذلك، ترحب هولندا بمبادرة الرئيس تواديرا لإعادة تنشيط اللجان المشتركة الثنائية الثلاث بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد والسودان. وندعو بلدان المنطقة إلى الالتزام على نحو بناء بالمواجهة الحازمة للأسباب الجذرية عبر الحدود للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانيا، أود التأكيد على الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين. فهم ما زالوا الأهداف الأولى لأعمال العنف المستمرة بلا هوادة. وحماية المدنيين يجب أن تظل أولوية للبعثة. ونشجع البعثة على مواصلة تعزيز آليات الإنذار المبكر لديها، لكنها لا تستطيع بمفردها وقف خطر الخطاب البغيض، الذي يضر بالسلم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدعو حكومة هولندا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن القادة السياسيين والدينيين، إلى اتخاذ إجراء لإنهاء التحريض على العنف. ونرحب بالإعلان الصادر مؤخرا عن المجلس الأعلى للاتصالات ونشجع تشغيل مكتبه.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. وفي هذا الصدد، فإن التقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الخاصة جديرة بالثناء، ولا سيما اعتماد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

وتتعلق نقطتي الثالثة بأهمية تعزيز سلطة الدولة، وهو أمر ضروري للتوصل إلى حل دائم. وترحب مملكة هولندا بإسهام بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ونحن ندرك، مع ذلك، أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لإعادة انتشار القوات التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب. ونرحب بالرسالة الموجهة مؤخرا من الأمين العام التي تصف الظروف التي يمكن للبعثة تأدية دور في هذا الصدد (S/2018/463). ونعتقد أنه في ظل الظروف الراهنة، من الأهمية بمكان أن يتخذ المجلس قرارا بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. وندعو جميع الشركاء الدوليين المساهمين في إعادة نشر قوات الأمن تعزيز جهودهم التنسيقية.

وكما هو حال الأمين العام، تثير جزعنا الزيادة في العنف الطائفي. قبل بضعة أسابيع، أطلعتنا شابة من أفرقيا الوسطى تعمل من أجل السلام على التهديدات التي تتلقاها كل يوم على شبكات التواصل الاجتماعي. ولا ينبغي لأحد أن يخاف على حياته بسبب أصله الإثني أو دينه. ويجب أن نمنع تصعيد هذا النزاع.

وفي الختام، أود أن أكرر شكري للممثل الخاص، السيد أونانغا – أنيانغا، على جهوده الكبيرة وقيادته.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد بارفي أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية الممتازة، والسيد بيدياليزون موسى نيبي والعميد إرمينيو تيودورو مايو على جودة إحاطتيهما الإعلاميتين.

يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، لا سيما من خلال نشر معظم المسؤولين الإقليميين، والقضاة وأكثر ٥٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية، فضلا عن التحسن في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. بيد أن الحالة الأمنية والإنسانية لا تزال تبعث على القلق، على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء من جانب الحكومة والمجتمع الدولي. ولا يزال يبعث على القلق تصاعد الخطاب المؤجج للمشاعر، واستمرار النزاعات بين القبائل وهجمات الجماعات المسلحة على بعثة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. تدين كوت ديفوار تلك الأعمال، وتشير،بصفتها رئيس لجنة الجزاءات بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)، التي تحدد المعايير المتعلقة بتحديد العقوبات بالتحريض على الكراهية والعنف، فضلا عن الهجمات ضد السكان المدنيين والجنود التابعين للبعثة والعاملين في المجال الإنساني. ويدعو بلدي أصحاب المصلحة إلى الاحترام الصارم للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) والمشاركة في البحث عن حل سلمي للأزمة، في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن الضروري التأكيد على الملكية الوطنية وشمول الجميع في العملية السياسية، ولهذا ولئن كان وفد بلدي يرحب بالمبادرات المحلية للسلام والمصالحة، فإنه يدعو أيضا إلى المشاركة القوية من جانب منظمات المجتمع المدني والطوائف العرقية والدينية والنساء والشباب في الحوار السياسي الجاري.

تؤيد كوت ديفوار الجهود التي تبذلها حكومة أفريقيا الوسطى، وتشيد بقيادة الرئيس تواديرا، الذي يحبذ الحوار والتشاور داخل جمهورية أفريقيا الوسطى ومع الدول المجاورة من أجل تهيئة الظروف لتحقيق المصالحة الوطنية والتزام حقيقي من جانب الأطراف المعنية بالسلام الدائم في البلد. وفي هذا الصدد، يلاحظ بلدي مع الارتياح الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إحياء اللجان الثنائية المشتركة مع تشاد، والكاميرون والسودان، بهدف التصدي للتحديات الأمنية العابرة للحدود.

وحشد الجهود في مواجهة تحديات انعدام الأمن والاستقرار أمر بالغ الأهمية. ولذلك يرحب وفد بلدي بالعمليات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي خفضت كثيرا، حسب تقرير الأمين العام (S/2018/611)، عدد الهجمات ضد المدنيين والاشتباكات بين الجماعات المسلحة في العديد من المناطق. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي الطلب الموجه إلى مجلس الأمن من الأمين العام في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/2018/463)، تعزيز الدعم لبعثة الأمم المتحدة كي يتم إعادة النشر التدريجي والمنسق لوحدات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي تلقت التدريب على يد بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما تشجع كوت ديفوار الجهات المانحة على دعم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار المفهوم الخمسي المشترك للنشر العاجل والطويل الأجل لقوات الدفاع والأمن الداخلي، الذي اعتمدته في عام ٢٠١٨ بدعم من بعثة الأمم المتحدة وبالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب.

يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية المساءلة في البحث عن حلول دائمة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تؤثر سلبا على المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ولذلك يرحب بجهود الحكومة الرامية إلى تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وترحب اللجنة أيضا باعتماد قانونا في ٢٩ أيار/مايو، يمكّن المحكمة الجنائية الخاصة من بدء عملها وتحقيقاتها في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٣.

وفي الختام، تود كوت ديفوار أن تؤكد مجددا على دعمها للبعثة. وما زلنا مقتنعين بأن ملكية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة من قبل الجهات المعنية في أفريقيا الوسطى، وبدعم من المجتمع الدولي، هي السبيل المناسب والمستدام للخروج من الأزمة.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بارفي أونانغا – أنيانغا، والممثل الخاص نيبي، والقائد مايو على إحاطاتهم الإعلامية التفصيلية هذا الصباح.

وتعرب الولايات المتحدة عن خالص تعازيها بفقدان حفظة السلام التنزانيين الذين قضوا نحبهم في ٣ حزيران/يونيه، وحفظة السلام البوروديين الذين قضوا نحبهم في ١٠ حزيران/يونيه. كما نتمنى الشفاء العاجل للمصابين في الهجمات الأخيرة.

ولا بد أن يكون الهدف الجماعي للمجتمع الدولي هو التوصل إلى حل سياسي لتحقيق السلام الدائم والانتعاش في جمهورية أفريقيا الوسطى. إننا بحاجة إلى العمل معا من أجل إبراز التقدم الإيجابي حيث يتم إحرازه ومكافحة خطاب المخربين الذين يسعون إلى زعزعة استقرار البلد من أجل مصلحتهم. ونحن لا نزال ملتزمين تجاه الرئيس تواديرا وحكومته. ولا يزال الرئيس تواديرا يواصل السعي من أجل تحقيق السلام والعدالة والمساءلة ومنع المزيد من الفظائع، ويسرنا أن المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى تعمل ومستعدة لإخضاع الجناة للمساءلة.

إن مبادرة السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي توفر نقطة انطلاق معقولة كي تناقش الأطراف اتفاق السلام وإبرامه. تؤيد الولايات المتحدة هذه الجهود، وتتوق إلى بدء الاتحاد الأفريقي المحادثات والوساطة فيما بين أطراف النزاع. نود أن ننشط العملية، ونرى أن الأمم المتحدة تحتاج أيضا إلى زيادة مشاركته فيها. ثمة حاجة إلى مؤتمر يجمع المجتمع الدولي من أجل وضع استراتيجية مشتركة لدعم عملية السلام والاتحاد الأفريقي. نود العمل للتأكد من أن محادثات السلام تحرز تقدما. ولا يوجد طريق للمضي قُدُما في جمهورية أفريقيا الوسطى بدون عملية سلام قابلة للاستمرار بدعم من المجتمع الدولي.

نشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على جهوده الرامية إلى المصالحة المحلية،، ونشدد على الحاجة إلى تنسيق هذه الجهود مع المبادرات السلمية المماثلة الأوسع نطاقا التي تطلقها منظمات المجتمع المدني بما يكفل نهجا منسقا ومتعدد المسارات نحو بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحث بعثة الأمم المتحدة على العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي إذ إن هذه العمليات تحرز التقدم.

ويكتسي دعم بعثة الأمم المتحدة للقوات المسلحة لأفريقيا أهمية، ونواصل التركيز على تعزيز سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن يستمر ربط بسط سلطة الدولة بصورة وثيقة بالإصلاح الفعال الجاري لقطاع الأمن وبرامج نزع السلاح والتسريح.

إن بعثة الأمم المتحدة نموذج لحفظ السلام القوي والاستباقي، لكن البعثة تعمل فوق طاقتها وجاهدة لتنفيذ ولايتها بصورة كاملة. والبيئة التي تعمل في ظلها البعثة تتسم بالتعقيد بصورة لا تصدق. ونأمل في أن يتيح الاستعراض الاستراتيجي المقبل إجراء تقييم نزيه للتحديات التي تواجه البعثة. ولا يمكننا التحسين البعثة بدون تحليل متأني للبيئة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى والكيفية التي يمكن للبعثة أن تحقق أهدافها هناك.

ونود مرة أخرى أن نعرب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، وقائد القوة، وللرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة على خدماتهم.

السيد المنيخ (الكويت): أرحب كذلك بزميلنا الجديد نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، ونتمنى له التوفيق ونتطلع إلى العمل معه عن قرب.

أتقدم في البداية بالشكر إلى السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد بيدياليزون موسى نيبي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والعميد إرمينيو تيودورو مايو، قائد قوة بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطاتهم القيمة التي تقدموا بها إلى المجلس.

وستركز مداخلتي اليوم على ثلاثة جوانب.

أولا، الأوضاع الأمنية. تتزامن أعمال جلسة اليوم مع أوضاع أمنية غير مستقرة تعيشها جمهورية أفريقيا الوسطى دخلت عامها الخامس. ومنذ شهر نيسان/أبريل، يتدهور الوضع الأمني بشكل متسارع يبعث على القلق، وذلك بسبب تصاعد أعمال العنف بين الجماعات المسلحة والأطراف المتنازعة، وعودة ظاهرة خطاب الكراهية والتحريض الديني والطائفي مرة أخرى. ونود هنا أن نعبر عن قلقنا من الانتهاكات والاعتداءات المتكررة التي تقوم بها تلك الجماعات والعصابات المسلحة المتطرفة، التي تستهدف مناطق تقطنها أغلبية مسلمة، وتستهدف رموزها الدينية والتعرض لدور العبادة المقدسة وحرق المساجد. نحن ندين بأشد العبارات جميع تلك الاعتداءات التي تستهدف الأشخاص بسبب ديانتهم أو الأماكن المقدسة التي يقيمون فيها شعائرهم ونستنكر أعمال العنف والقتل الناتجة عن التطرف. وندعو هنا السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لوقف تلك الأعمال ونشر التوعية بين مختلف طوائف الشعب للحد من ظاهرة خطاب الكراهية وتكريس مبدأ التعايش السلمي بين كافة الأطياف.

وفي سياق الوضع الأمني المتدهور، يؤسفنا كثيرا ما آلت إليه الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي وصلت إلى استهداف العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة وسقوط عدد من القتلى في صفوف البعثة وخلفت أعدادا كبيرة من الجرحى. تلك الهجمات أصبحت تشكل مصدر قلق كبيرا بالنسبة لنا، وتدعونا جميعا إلى التركيز على الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم جهود الرئيس فوستان تواديرا لإعادة فرض سيطرة القوات الحكومية على الأوضاع الأمنية. إننا ندين بأشد العبارات تلك الهجمات المسلحة المتكررة وندعو إلى ضرورة وقفها. ونجدد دعمنا للبيانات المتكررة التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة وما ورد في تلك البيانات الصحفية التي أصدرها مجلس الأمن بعد تلك الهجمات المسلحة خلال الأشهر الماضية، من أن تلك الهجمات المسلحة ضد حفظة السلام قد تشكل جرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وندعو هنا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التحقيق في هذه الهجمات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونجدد دعمنا للممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، وللبعثة كذلك، من أجل مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في جهودهم لإحلال السلام والاستقرار الدائمين.

ثانيا، الحالة الإنسانية. من خلال متابعتنا للتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمعلومات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام الصادر في ١٨ حزيران/يونيه (S/2018/611)، فإننا نأسف لكون الحالة الإنسانية ما زالت حرجة للغاية، وأن ما يقارب نصف سكان البلد في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة، أي أن جمهورية أفريقيا الوسطى، أصبحت تمثل أكثر دولة في العالم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، والمقلق هنا أن نصف شريحة المحتاجين لتلك المساعدات هم من الأطفال. وبسبب تدهور الوضع الإنساني، أصبح فرد من بين كل أربعة أشخاص من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من فئة المشردين، وهو أمر مقلق ومخيف.

ثالثا وأخيرا، التعاون فيما بين مختلف المنظمات ومكاتب الأمم المتحدة. رغم جهود التعاون الكبيرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لدعم الاستقرار الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أننا نؤكد على أهمية زيادة المشاركة والانخراط بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للدفع قدما بمبادرة الاتحاد الأفريقي للحوار السياسي والسلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق نتائج ملموسة تنعكس آثارها على استقرار الأمن وخفض أعمال العنف في البلد.

وفي الختام، أود التعبير مجددا عن بالغ التقدير للممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على الجهود الحثيثة التي يبذلونها في سبيل إعادة الاستقرار في ظل أجواء محفوفة بالمخاطر. ونأمل في أن تكلل تلك الجهود بالنجاح ويتحقق الأمن والاستقرار لجمهورية أفريقيا الوسطى ومواطنيها.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا للإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام بارفي أونانغا – أنيانغا؛ والسيد بيدياليزون موسى نيبي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والعميد إرمينيو تيودورو مايو، قائد قوة بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونؤكد لهم دعمنا الكامل في المهام الحساسة والمعقدة التي يضطلعون بها.

ما زالت أجواء العنف وانعدام الأمن الناجمة عن أعمال الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تقوض الجهود المحمودة المبذولة والمنجزات المسجلة من قبل الحكومة في مجالات حماية المدنيين، تعزيز سلطة الدولة، التعاون بين المؤسسات وتدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، في جملة مجالات. لا ينبغي تجاهل أي من هذه الإنجازات.

لا بد من أن تواصل جمهورية أفريقيا الوسطى، مع شركائها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وبدعم من المجتمع الدولي، العمل على نحو موحد من أجل إيجاد الحلول الطويلة الأجل التي من شأنها تحقيق الاستقرار في البلد وإحلال السلام الدائم والمستدام.

إننا نرحب بجولة المشاورات التي أجراها فريق الميسرين للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع المجموعات المسلحة الـ ١٤ وندعمها. تعزز هذه المهمة الحوار وتعمل على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والعنف المسلح في البلد. وندعو جميع الجماعات المسلحة إلى القيام بصورة نهائية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما ندعوها إلى وقف الأعمال العدائية وتركيز جهودها على الأنشطة التي تفيد السكان المدنيين والعمل على تحقيق استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشيد بالدعم المقدم للمبادرة الأفريقية وللحكومة من فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى ونحضه على مواصلة تعزيز المشاركة المتسقة والمستدامة من أجل الإسهام في تحقيق استقرار البلد وتعافيه، وكذلك لكفالة زيادة وتعزيز التنسيق بين الشركاء الإقليميين والدوليين. وعلى نفس المنوال، نرحب بقرار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إعادة تنشيط اللجان الثنائية المشتركة مع الكاميرون وتشاد والسودان، التي نثق بأنها ستؤدي إلى الحد من الاتجار بالأسلحة وتحركات الجماعات المسلحة.

إن دوامة العنف اللانهائية التي تغذيها الجماعات المسلحة والهجمات غير المتناظرة والاشتباكات المستمرة بين الجماعات الإثنية والمجتمعات المحلية من العوامل التي تفاقم يوما بعد يوم الحالة الإنسانية الحرجة. هناك ٦٧٠ ٠٠٠ شخص مشرد

داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى و ٥٨٠ ٠٠٠ لاجئ فروا إلى البلدان المجاورة.

ولا يمكن تجاهل تلك الحالة. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم من خلال التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به، ولا سيما لخطة الاستجابة الإنسانية، بغية التصدي للحاجة المتزايدة للمساعدات الإنسانية التي يحتاجها الشعب.

وبوليفيا تدين جميع الأعمال التي تحرض على العنف – ولا سيما الأعمال بدافع أسباب عرقية أو دينية – وتقوض السلام والاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك الصدد، نشيد بالزعماء الدينيين في بانغي لتوصلهم إلى اتفاق أولي مع الميليشيات المحلية والمجتمع المدني والسلطات المحلية لاحتواء العنف في بانغاسو.

كما ندين الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة ضد المدنيين وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات حفظ السلام. ونقدر ونرحب بأعضاء البعثة، فضلا عن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، الذين يؤدون عملهم في بيئة متقلبة تتسم بالخطر الشديد. ونأسف للخسائر في الأرواح التي وقعت بين أفراد البعثة والمدنيين على حد سواء، ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا لأفراد أسر الضحايا وحكوماتهم.

ونشيد بالجهود التي تبذلها البعثة لتحديد المناطق التي تفتقر إلى قدرات إضافية لحماية السكان المدنيين وتقديم الدعم إلى الحكومة عن طريق مبادرات السلام والمصالحة والعمليات التي توفر أطرا للحد من العنف وبناء الثقة فيما بين المجتمعات المحلية وتيسر عودة الأشخاص المشردين. كما نرحب بالاستراتيجية الجديدة لحماية المدنيين والجهود الرامية إلى الوساطة فيما بين الجماعات المسلحة. وندعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى مواصلة تعزيز مشاركة المرأة في المبادرة الأفريقية والدعوة إلى برامج الحد من العنف، التي أثبتت فعاليتها في تنفيذ اتفاقات السلام المحلية ونزع السلاح الطوعي للكثير من الشباب المشاركين في أنشطة الجماعات المسلحة والميليشيات.

وعلاوة على ذلك، نشجع الاتفاق المشترك الذي يستمر خمس سنوات لدعم الحكومة في الأجلين الفوري والطويل لنشر قوات الدفاع والأمن الداخلية بدعم من بعثة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، من أجل استعادة سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الختام، نرحب بالمشاركة الفعالة والمستمرة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن مشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وفريق ميسري المبادرة الأفريقية، وجهودها السياسية الرامية إلى تحقيق السلام والتعاون ضرورية لعملية المصالحة. وكل ذلك يتم في إطار الاحترام الكامل لسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها وسلامتها الإقليمية لأن مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى هم الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والاستقرار في بلدهم.

السيد ليفسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إليكم، سيدي الرئيس، في تهنئة السفير كوهين والترحيب به. ونتطلع كثيرا للعمل معه بشكل وثيق.

ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على عروضهم الواقعية والمفصلة للغاية. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لهم ولأفرقتهم على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى كفالة السلام وتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالنظر إلى جميع الظروف البالغة الصعوبة. وتواجدهم ومشاركتهم هنا في القاعة خير مثال على التعاون الممتاز الذي نتمتع به بخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما إنه مثال ممتاز على التعاون الذي يمكن أن يقوم بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

وأود أيضا أن أتقدم بخالص التعازي على الخسائر في الأرواح فيما بين أصحاب الخوذ الزرق. والهجمات التي تستهدف أفراد حفظ السلام أمر غير مقبول، ونأمل أن يتم تحديد الجناة ومحاسبتهم. وبالنسبة لبولندا، بصفتها نائبة رئيس اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فإن أمن وسلامة أفراد حفظ السلام لا يزالان يشكلان أولوية قصوى.

وترحب بولندا بالتقدم المحرز حتى الآن في العملية السياسية تحت قيادة الرئيس تواديرا. ونشيد بالدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي، فضلا عن مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، في تعزيز عملية الوساطة والمصالحة. إننا نعتبر أن مبادرة أفريقيا لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية هي الإطار الرئيسي لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الأهمية بمكان أن تشمل العملية جميع المجموعات السياسية والاجتماعية والعرقية، وكذلك تمثيل المرأة. ونشيد بالتقدم الذي أحرزه فريق الميسرين في المشاورات مع الجماعات المسلحة، ولا يزال يخالجنا شعور إيجابي بأن المبادرة يمكن أن تعزز عملية السلام في البلد وتؤدي إلى اتفاق دائم.

وللأسف، على الرغم من بعض التطورات الإيجابية، فإن الحالة الأمنية والإنسانية في البلد لم تتحسن. إننا ندين بشدة أعمال العنف المتكررة التي تستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام. ويساورنا القلق أيضا إزاء الزيادة في التحريض على الكراهية العرقية والدينية والعنف. وتلك الأنشطة تؤدي إلى العديد من الإصابات وتعرقل عملية السلام والتعافي الاقتصادي.

وبولندا ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمعات المحلية من أجل زيادة تعزيز التدابير الأمنية، والحد من الجريمة ودعم آليات المصالحة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ونشيد بالسلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على التقدم المحرز في إنشاء محكمة جنائية خاصة تحقق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال أكثر من عقد من النزاع العرقي والديني في البلد. وهذه الجهود تبث الأمل في إمكانية كسر دورة الانتقام والعنف في جمهورية أفريقيا الوسطى وإظهار عزم السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على إقامة نظام قضائي يتمتع بالمصداقية والشرعية والموثوقية.

ومن المهم للغاية إنهاء الإفلات من العقاب واستعادة سيطرة الدولة على جميع أنحاء البلد. وفيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أونانغا – أنيانغا، نرحب أيضا بالتقدم المحرز في تعيين القضاة. ونرى أن عودة الإدارة العامة في جميع أنحاء البلد أمر حاسم لضمان الاستقرار الطويل الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى، لأن بناء المؤسسات على أساس مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون أمر أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الحالة الهشة في جمهورية أفريقيا الوسطى توضح أن الدعم الشامل من المجتمع الدولي ضروري. وفي ذلك السياق، نؤمن إيمانا قويا بأن تعزيز الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة من أجل إعادة النشر التدريجي للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي دربتها بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي، أمر بالغ الأهمية. وكفالة التعاون الشفاف والمنسق فيما بين جميع القوات الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيلة هامة لضمان نهج موحد تجاه تفعيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والتزامها بأعلى المعايير.

وفي الختام، تشيد بولندا بالعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري وغيرهما من الشركاء الدوليين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أؤكد للسيد أونانغا – أنيانغا وفريقه دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام

بارفي أونانغا – أنيانغا، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى موسى نيبي، والعميد تيودورو مايو على إحاطاتهم الإعلامية.

بعد مرور سنتين على تولي حكومة الرئيس تواديرا مقاليد السلطة، نلاحظ التقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى صوب استعادة سلطة الدولة تدريجيا من خلال نشر إدارات المقاطعات في جميع أنحاء البلد، بالإضافة إلى عودة الخدمات الاجتماعية الأساسية. وينبغي عدم إغفال التقدم المحرز. ومع ذلك، وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2018/611)، شدد الممثل الخاص أونانغا – أنيانغا، الذي نقدر له كل التقدير على ما يقوم به من عمل، على أن المكاسب التي تحرز لا تزال بطيئة وهشة. إن أكثر ما يقلقنا هو أن النصف الأول من هذا العام شهد تدهورا في الحالة الأمنية، على الرغم من التغيير التدريجي الذي شهدناه في المجالات الأخرى.

أود اليوم، أن أغتنم هذه الفرصة لإبراز ما انبثق من المناقشة على مستوى الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، والذي نترأسه. بناء على اقتراح أعضاء مجلس الأمن، قمنا بتنظيم سلسلة من المناقشات بشأن حالات الصراع في أفريقيا، ليس من أجل إعادة المناقشة التي تجري هنا في المجلس، بل لتيسير التبادل الحقيقي للآراء بشأن سُبل دعم الجهود الوطنية والإقليمية انطلاقا من روح الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

في هذا السياق، عقدنا اجتماعا في الشهر الماضي لمناقشة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وكيفية منع عكس مسار المكاسب التي تحققت والحفاظ على السلام. استمع الفريق العامل المخصص إلى إحاطات إعلامية من كل من الأمين العام المساعد كيتا، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، ورئيس تشكيلة لجنة بناء السلام، والممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى الموجود هنا اليوم، والذي نرحب به ترحيبا شديدا. وبخلاف الاجتماعات السابقة، فإن المناقشة التي تلت ذلك فإنها حقا ترقى إلى مستوى التوقعات، وتقاسم الأعضاء بصراحة وجهات نظرهم بطريقة تفاعلية بشكل كبير.

لذلك شعرنا بأننا بحاجة إلى أن نسترعي اهتمام مجلس الأمن لكي تغذي نتائج المناقشة على مستوى الفريق العامل المخصص مداولاتنا هنا اليوم. تم الإعراب عن القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية والتحديات الاجتماعية – الاقتصادية، لا سيما طوال الشهرين الماضيين، فضلا عن خطر التصريحات المؤججة للمشاعر والعنف الطائفي. وتم الإعراب في ذلك الصدد عن القلق الشديد إزاء الدور الذي يقوم به أشخاص من غير المواطنين في تأجيج الصراع من خلال استخدام لغة نارية. إن الكثير من هذه الأعمال التي تحفزها الموارد كان ينظر إليها بوصفها تحديا خطيرا للغاية.

إن الاستغلال غير المشروع للمعادن والموارد الأخرى، يشكل أساسا المصدر الرئيسي للأموال من أجل دعم تشغيل الجماعات المسلحة، بما في ذلك بمساعدة الأطراف الفاعلة القريبة والبعيدة، وأثير أيضا بوصفه تطورا يبعث على القلق. وعلاوة على ذلك، فإن العدد المتزايد من الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتأثيرها في إعاقة الجهود الرامية إلى استعادة سلطة الدولة تدريجيا في البلد مسألة مقلقة للغاية.

أما فيما يتعلق بالسبيل المفضي قدما، فقد تم التشديد بدرجة كبيرة على أهمية تعزيز الحوار والمصالحة من خلال العمل مع المجتمعات المحلية، فضلا عن دعم توسيع سلطة الدولة، ولا سيما في المناطق النائية، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة الحكومة وجهود المصالحة. وهذا ليس بديلا عن التصدي لتلك التحديات وغيرها، كما شدد على ذلك قبل قليل الممثل الخاص أونانغا – أنيانغا. كذلك تم التشديد على تعزيز الحوار مع البلدان المجاورة لضمان أمن الحدود. وسُلط الضوء على ذلك لكونه مسألة في غاية الأهمية.

أعرب الأعضاء عن تأييدهم لجهود الاتحاد الأفريقي في سياق المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، وشددوا على ضرورة الاستفادة من تآزر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ورحبوا بالزيارة المشتركة الأخيرة التي قام بها وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض شرقي. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة، ثمة حقيقة معروفة جيدا، ألا وهي أن البعثة تحتاج إلى وقفة أكثر صرامة، والحصول على ما يكفي من الموارد المالية اللازمة والدعم اللوجستي. لقد استمعنا إلى الممثل الخاص أونانغا - أنيانغا يقول ذلك أيضا في الإحاطة الإعلامية التي قدمها قبل قليل.

وفي النهاية، إن ما تجلى بوضوح شديد خلال المناقشة أن جمهورية أفريقيا الوسطى تتطلب من المجلس مزيدا من الاهتمام. ومن الواضح أن هذا غني عن البيان بالنظر إلى الحالة الراهنة والحاجة إلى بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون عكس مسار التقدم الضئيل المحرز على مدى العامين الماضيين.

السيد ياو شاو جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين السيد أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى والسيد نيبي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، والعميد إرمينيو تيودورو مايو، قائد قوة بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الرئيس تواديرا، تحرز تقدما إيجابيا. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية في البلد هشة، مع استمرار الاشتباكات المسلحة بين الجماعات المسلحة. ولذلك لا يزال البلد يواجه تحديات في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ومؤخرا أُجريت بنجاح الجولة الثانية من المشاورات في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة.

وترحب الصين بهذا التطور. ونحض الأطراف المعنية على مراعاة المصالح الوطنية العامة ومصالح الدولة، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، لتعزيز نزع السلاح وعملية السلام والمصالحة، والتغلب على الخلافات عن طريق الحوار والتشاور.

إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تقوم بدور هام في الحفاظ على الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وندين بقوة الهجمات على حفظة السلام، ونعرب عن التعازي للأسر المكلومة. ونؤيد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في إجراء تحقيقات سريعة من أجل تقديم الجناة إلى العدالة.

تؤيد الصين أيضا جهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين الحماية والإنذار المبكر والقدرة على اتخاذ خطوات ملموسة وفعّالة لضمان سلامة موظفيها وأمنهم. وتؤيد الصين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعزز تعاونها مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تعزيز المصالحة الوطنية والسلام في البلد، وأن يتم ذلك في جهد مشترك للمساعدة على تحقيق السلام والتنمية في أقرب وقت ممكن. كذلك تهيب الصين بالمجتمع الدولي أن يستمر في تقديم الدعم إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها لبناء قدرات الدولة وتقديم المساعدة اللازمة إلى الحكومة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار، والاستجابة للأزمة الإنسانية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة، ونرحب بالسفير جوناثان كوهين، نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، في القاعة اليوم. ونتمنى له كل النجاح. يود وفد بلدي الإدلاء بالتعليقات التالية.

أولا، فيما يتعلق بالجبهة السياسية، نلاحظ الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والتزامها بإحراز تقدم في استعادة بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلد، على الرغم من التحديات المستمرة التي تواجهها، والتي تشمل محدودية الموارد، وضعف المؤسسات العامة، وانعدام الأمن، على نحو ما أشار متكلمون آخرون، بمن فيهم زميلي البولندي. وعلى نحو ما أعرب السفير أليمو، سفير إثيوبيا، في بيانه الملهم والهادف، فإننا أيضا نشعر بالقلق إزاء تكثيف الخطاب الطائفي والنزاعات القبلية، الأمر الذي أسفر عن بلوغ مستويات أعلى من النزاع المسلح، مما يقوض كل الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية ويزيد من تدهور الحالة الأمنية الهشة بالفعل في البلد. ونلاحظ العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم مبادرات السلام على مستوى المجتمع المحلي بهدف بناء الثقة والحد من العنف.

كما نشيد بفريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، ونشير إلى أهمية مواصلة الحوار مع الجماعات المسلحة والسعي إلى الوسائل السلمية لنزع السلاح. لذلك، ننضم إلى الآخرين في حث جميع الجماعات المسلحة على إلقاء أسلحتها. ونسلم بالدور الذي يضطلع به الرئيس تواديرا في قيادة ودعم العمليات السياسية السلمية في إطار المبادرة الأفريقية. يمثل عقد الاجتماع الأول لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، بمشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة، خطوة هامة في هذا الاتجاه. وسيؤدي تنسيق أعمال الشركاء الإقليميين والدوليين إلى مساعدة البلد على توطيد مكاسبه والمضي قدما نحو تحقيق الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٣٦، وكذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠. ونؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في إيجاد حل للمسائل الأمنية المتعددة الأوجه في جمهورية أفريقيا الوسطى باستعمال كل من الوسائل العسكرية وغير العسكرية، بما في ذلك اتخاذ تدابير شاملة للحيلولة دون مشاركة الشباب في العنف المسلح.

ثانيا، فيما يخص الجبهة الأمنية، نشدد على أهمية كفالة أن تواصل الحكومة تنفيذ استراتيجيتها الأمنية الوطنية ومفهومها المشترك لنشر قوات الدفاع والأمن الداخلي، وإدارتها للأسلحة والذخيرة، بدعم من البعثة والشركاء الآخرين. كما نشيد بالمساهمة القيمة التي قدمتها بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي لتدريب قوات جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونود أيضا أن نشير إلى أهمية المبادرة التي اتخذتها دول أخرى في المنطقة لتنشيط اللجان الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد والسودان. ونأمل أن تمكن من التعاون الفعال لا في معالجة التهديدات الأمنية عبر الحدود الوطنية فحسب، بل وفي تنشيط الروابط الاقتصادية أيضا. ومن المهم أن يواصل الشركاء الإقليميون والدوليون دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة المسائل الحيوية للأمن والعدالة، فضلا عن الجوانب الهامة للتنمية مثل تقديم الخدمات الأساسية للسكان وإيجاد فرص عمل.

ثالثا، على الصعيد الإنساني، وفي ظل انخفاض التمويل وتقليص الوجود الإنساني، فإن الأعداد المتزايدة من المشردين داخليا واللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة تتطلب اهتماما فوريا من المجتمع الدولي.

أخيرا، وإذ نعرب عن دعمنا الكامل للسيد أونانغا – أنيانغا وفريقه القدير، نود أن نؤكد على أنه من خلال رؤية الحكومة الواضحة لطريقة التصدي للتحديات التي تواجهها، تسنح أمامنا فرصة وعلينا أن نواصل العمل لمنح شعب جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم الذي يستحقه ويتوقعه.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام بارفي أونانغا - أنيانغا، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي بيدياليزون موسى نيبي والعميد إرمينيو تيودورو مايو على إحاطاتهم الإعلامية.

نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/611) إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في البلد، ولا سيما على الصعيد الأمني. فلا يزال جزء كبير من أراضيها تحت سيطرة الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم الإيجابي بشأن مشكلة توسيع نطاق السيطرة الإدارية للحكومة، فإن السلطات المحلية ما زالت لا تعمل بشكل كامل. وتستمر المواجهات الدامية بين الأعراق والأديان، وتتفاقم المواجهات بين العصابات. هناك اشتباكات كثيفة بين الجماعات المسلحة على الأراضي والموارد والطرق التجارية الرئيسية. ويشكل خطاب الكراهية عنصرا حفازا في هذا الصدد. ونود التشديد على أن هذا السلوك ينبغي ألا يكون له مكان في بلد يسعى مواطنوه جاهدين إلى التعايش السلمي.

ونود أن نعرب عن خالص تعازينا للخسائر المستمرة في صفوف حفظة السلام. لا يمكن المغالاة في تقدير شجاعة ذوي الخوذ الزرقاء في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والسيد أونانغا - أنيانغا شخصيا. نحن ندرك أن البعثة لديها مهمة صعبة، بالنظر إلى مساحة البلد ووجود العديد من الجماعات المسلحة.

كما يساورنا القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية. ونحث جميع أطراف النزاع على كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى الضحايا والسلطات على مواصلة العمل لتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

ما من شك في أن أحد الشروط الأساسية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى هو تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج للمقاتلين. ويحدونا الأمل في أن يساعد إحراز تقدم في المستقبل في هذه المبادرة، ومع إشراك الجماعات المسلحة الرئيسية فيها، على تطبيع الحالة. تشكل خريطة الطريق الرامية للتوصل إلى تسوية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي اعتمدت بوساطة الاتحاد الأفريقي في ليبرفيل في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ أساسا جيدا لبدء حوار سياسي شامل للجميع. ونتفق مع التقييم الإيجابي الوارد في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أجرى فريق الميسرين المعني بها جولتين كاملتين من الاجتماعات على أرض الواقع مع جميع قادة الجماعات المسلحة الرئيسية بهدف تعزيز المطالب بإجراء مزيد من المفاوضات مع الحكومة. ونرى أنه سيكون من المهم التأكد من بذل جميع الأطراف في اتفاقات ليبرفيل لجهود إضافية لتنفيذ الأحكام ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

ونلاحظ الخطوات التي تتخذها بانغي في مجال إصلاح القطاع الأمني بهدف استعادة سيطرتها في جميع أنحاء البلد. هذا أمر ضروري للمساعدة على تطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك بدعم من المجتمع الدولي، وتنفيذ خطة الدفاع الوطني التي وافق عليها الرئيس تواديرا من أجل النقل التدريجي للمسؤولية عن إدارة البلد إلى سلطاته الشرعية. ومن جانبنا، نود أن نؤكد أن روسيا ستواصل دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إصلاح قطاع الأمن الوطني. في عام ٢٠١٧، قام مدربونا بتدريب ٢٠٠ من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، ونعتزم عقد دورات تدريبية مماثلة لـ ٤٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٨. كما نعتزم زيادة المساعدة الإنسانية التي نقدمها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتوفير الخدمات الطبية للسكان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على أمرين: أولا، رئاسة بلدكم لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه والمهارة التي تؤدون بها واجباتكم، وثانيا، تنظيم بلدكم لمباريات كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم بكل ما لها من إثارة. وأشكركم أيضا على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية.

لم أكن أنوي أخذ الكلمة بعد تلك البيانات الهامة التي أدلى بها جميع المتكلمين السابقين، وخاصة الإحاطة التي قدمها بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/611) السيد بارفي أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. فماذا يمكنني أن أضيف إلى التحليل الذي استمعنا إليه للحالة الأمنية والإنسانية في البلد، ناهيك عن مجال حقوق الإنسان؟ وأؤيد بقوة النداءات الحريصة التي وجهها الممثل الخاص إلى المجلس لتزويد بعثة الأمم المتحدة بالقدرات التي تحتاج إليها كي تتمكن من التصدي للتحديات الجسيمة التي تواجهها في نطاق عملياتها وتزايد عدد بؤر التوتر. ويواصل فريق الميسرين للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الاضطلاع بعمل جدير بالثناء تحت قيادة السيد نيبي. ويحدونا الأمل في أن تتوج المشاورات بفهم جميع الأطراف للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتمثل الهدف النهائي في إجراء الحوار في جو من الهدوء بوصفه شرطا لا غنى عنه لاستعادة السلام الحقيقي.

وللرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل فرنسا، بالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أكرر الإعراب عن امتناننا الصادق للبلدان المساهمة بقوات، والتي جاد مواطنوها بأرواحهم في سبيل قضية السلام. وأتوجه بالشكر إلى جميع شركائنا الثنائيين والدوليين على جهودهم المستمرة ودعمهم الثابت للسلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.